العرب
الأحد 2021/09/19
السنة 44 العدد 12184

هل ينقذ المؤتمر الاستثنائي العدالة والتنمية المغربي من غرفة الإنعاش

عودة بنكيران إلى واجهة التنظيم خيار مازال ماثلا

تعول قيادات حزب العدالة والتنمية المغربي الذي تلقى هزيمة قاسية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، على المؤتمر الوطني الاستثنائي للحزب، الذي سينتخب قيادة جديدة، فيما لا يستعبد المتابعون عودة زعيمه السابق عبدالإله بنكيران باعتباره المستفيد الأول من خسارة خصمه سعدالدين العثماني.

محمد ماموني العلوي

الرباط - عقد المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية السبت دورة استثنائية بالمقر المركزي للحزب بالرباط، لمناقشة أسباب الهزيمة غير المسبوقة التي تلقاها في انتخابات الثامن من سبتمبر الجاري، وتدارس مستقبل الحزب وتموقعه داخل الساحة السياسية.

وناقش المجلس الذي ترأسه إدريس الأزمي الإدريسي الكثير من الخيارات بعد الهزيمة المدوية لممثل الإسلام السياسي بالمغرب، منها القطع مع الجيل المؤسس وعودة زعيمه السابق عبد الإله بنكيران، كما تناقلت الدعوات لمراجعات سياسية شاملة.

وانتخب المجلس الوطني للحزب (برلمان الحزب)، رئيسا للمؤتمر الاستثنائي المقرر انعقاده في أكتوبر القادم والذي يهدف إلى انتخاب قيادة جديدة.

وأكد عبدالله بوانو عضو الأمانة العامة للحزب، أن المؤتمر سيكون فرصة لمناقشة النتائج المخيبة التي حصدها الحزب في الانتخابات السابقة وتدارس آثارها واتخاذ اللازم، سواء على المستوى التنظيمي أو السياسي.

وكان العدالة والتنمية قد حل في الانتخابات الأخيرة في المركز الثامن، مسجلا تراجعا كبيرا بحصوله على 13 مقعدا فقط.

عبدالله بوانو

المؤتمر فرصة لمناقشة النتائج المخيبة للحزب

واستمر السجال داخل الحزب؛ إلى الحد الذي دفع بخيار عودة بنكيران إلى واجهة التنظيم أملا في الخروج من غرفة الإنعاش الذي يوجد بها بعد الهزيمة السياسية واستقالة الأمانة العامة.

ووسط وجهات نظر متباينة بين قياداته حول مستقبل القيادة الحالية هناك من عقد الآمال الكثيرة على خلاصات المجلس الوطني الاستثنائي لإنقاذ العدالة والتنمية من مأزقه، رغم أن قيادات داخل التنظيم أسرّت لـ"العرب" أن الأمر يحتاج أكثر من الأمنيات وإلى مجهود ذهني وفكري وعملي لإنجاح فرصة المؤتمر الاستثنائي المرتقب.

وفي كلمته عاد سعدالدين العثماني الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة إلى النتائج التي حصل عليها حزبه في الانتخابات الأخيرة، معتبرا إياها نتائج غير منطقية وغير مفهومة وغير معقولة، ولا تعكس الخارطة السياسية، كما لا تعكس موقع العدالة والتنمية وحصيلته في تدبير الشأن المحلي والحكومي.

ونفى العثماني أن تنطبق أطروحة التصويت العقابي على النتائج التي حصل عليها الحزب في هذه الاستحقاقات.

واعتبر العثماني الذي حضر أشغال المؤتمر الاستثنائي مع عدد من أعضاء الأمانة العامة وقيادات الحزب أن استقالته والأمانة العامة بمثابة استقالة "سياسية" وليست "تنظيمية".

وأوضحت مصادر حزبية أن العثماني آثر البقاء حتى لا يكون هناك فراغ تنظيمي إلى حين عقد المؤتمر الوطني للحزب، دون أن تؤكد ما إذا كان العثماني يحول دون ركوب بنكيران على هذه الأزمة والعودة مرة أخرى لقيادة الحزب.

ورأى رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري في حديثه لـ"العرب" أن تطبيق مبدأ دوران النخب داخل العدالة والتنمية، وما تثيره من قضايا فرعية تعد من أهم القضايا التي يطرحها واقع الشأن السياسي شديد التعقيد، وما تفرزه هذه القضية من ظواهر، وتجعل المؤسسة الحزبية تبتعد عن دورها الطبيعي، وهو الدفاع عن مشاريع مجتمعية بما لا يسمح من ناحية بتطور هذه المؤسسة بصورة طبيعية، ويؤدي من ناحية أخرى إلى إساءة استخدام هذه القيادات للأداة الحزبية.

وبعدما وصفت الحزب بأنه يوجد داخل غرفة الإنعاش، شددت القيادية والبرلمانية السابقة في العدالة والتنمية آمنة ماء العينين على أن "المجلس لا يجب أن يتبنى خطاب التصعيد والهروب إلى الأمام بالإغراق في تفسير هزيمة الحزب بالعوامل الخارجية، لأن أغلبها غير جديد، بينما يكمن الجديد كل الجديد في العوامل الداخلية والعجز المريع في قراءة التاريخ وتجارب من قبلنا بدعوى أننا نشكل استثناء، فإذا بنا نهوي أسرع منهم وبطريقة أسوأ".

وفي تقديرها فإن المجلس مدعو أولا "للمصادقة السياسية" على استقالة القيادة الحالية التي اعترفت بمسؤوليتها وقدمت استقالتها وأعفت كل من سيحاول نزع المسؤولية عنها في تدبير مرحلة أفضت إلى شبه دمار.

واعتبر لزرق أن الصراع الدائر اليوم داخل العدالة والتنمية لا يتعلق بدوران النخب، لأن هذا الأمر يفرض تجديد الأفكار والمشاريع والقيام بالمراجعات اللازمة والنقد الذاتي البناء وفصل المجال الدعوي عن الفضاء الحزبي، وذاك ما لا نجده في ما يسمّى بالنخب الشابة داخل العدالة والتنمية، مشيرا إلى أن الموجود ما يمكن الاصطلاح عليه سيكولوجيا "شباب يستنسخ عقلية شيوخ".

وتابع بنكيران الرئيس السابق للحزب أشغال المؤتمر عبر تقنية الفيديو، فيما أيدت العديد من القيادات والقواعد حق الأمين السابق في الترشح لقيادة الحزب في المؤتمر الوطني المقبل إذا كانت لديه رغبة في ذلك وهو ما يكفله القانون الداخلي للحزب.

وبخصوص إمكانية عودة بنكيران لقيادة الحزب مجددا، أوضح بوانو في تصريحات صحافية أن مثل هذه القرارات يتخذها المؤتمر، مؤكدا أنه في حال اختيار بنكيران العودة مجددا لقيادة الحزب فسيكون "مرحبا به"، مضيفا أن أي شخص سيتم اختياره للقيام بهذه الدور الذي وصفه بـ"التاريخي" سيتم الترحيب به أيضا.

وفضلت مصادر داخل العدالة والتنمية عدم الإجابة على سؤال إمكانية استدعاء بنكيران إلى القيادة وما إذا كان سيتمكن من إخراج الحزب من أزمته التنظيمية والسياسية.

وخلص لزرق شارحا دواعي استدعاء خدمات بنكيران لتولي قيادة الحزب للمرة الثالثة إلى أن الديمقراطية في مفهومها الإجرائي قد تنتج ارتباطا عاطفيا بشخصيات قيادية تحت مبرر انتصار "الزعيم"، الذي يحق له إصدار الأوامر والنواهي، حتى ولو جاءت ضد قيم الديمقراطية وروحها، وعارضت الحريات والحقوق، لأن ثقافة الزعيم تتعارض مع فكرة المؤسسات. وهذا ما وقع للجناح المؤيد لبنكيران داخل العدالة والتنمية الذي يختزل الديمقراطية في التمديد لشخص بنكيران، حسب تعبيره.

بنكيران في الأضواء مجددا

مفوضية الانتخابات الليبية تنهي تسجيل الناخبين في الخارج

طرابلس - أعلن مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا السبت عن الانتهاء من مرحلة تسجيل الناخبين المقيمين في الخارج.

وبحسب بيانات المفوضية، فقد وصل العدد النهائي للمسجلين بمنظومة الناخبين الليبية بالداخل والخارج إلى مليونين و865 ألفا و624 ناخباً من بينهم مليون و628 ألفا و305 من الرجال، ومليون و237 ألفا و319 من النساء.

وسجلت قراءة المنظومة عند مؤشر الإقفال 10 آلاف و729 ناخبا مقيماً بالخارج من بينهم سبعة آلاف و296 من الرجال وثلاثة آلاف و433 من النساء.

وكانت أعلى مستويات التسجيل في بريطانيا حيث بلغ عدد المسجلين 2040 ناخباً، تليها مصر بـ1290 ناخباً، ثم الولايات المتحدة بـ997 ناخباً.

وتعهدت المفوضية بتحمل جميع مسؤولياتها لكي تحقق أعلى مستويات الثقة والنزاهة في تنفيذ الانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وتستعد المفوضية لانطلاقة المرحلة القادمة، وهي مرحلة تسليم بطاقات الانتخاب إلى الناخبين عبر مراكز الاقتراع التي سجلوا بها حالما يتم الإعلان عن ذلك قريباً.

ودعت المفوضية جميع الشركاء من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات الدولة والمواطنين عامة إلى المساهمة في إنجاح هذه المرحلة من خلال الإسهام في حملات التوعية والتحفيز لاستلام بطاقاتهم لكي يتمكنوا من المشاركة في عملية الاقتراع.

يأتي ذلك في الوقت الذي يؤكد فيه المجتمع الدولي حرصه على إنجاح الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة في البلاد.

وتعهدت واشنطن الجمعة بالعمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن الدولي من أجل ضمان إجراء الانتخابات الليبية وذلك أثناء مؤتمر صحافي عقدته المندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة السفيرة ليندا توماس غرينفيلد بمقر المنظمة الدولية في نيويورك.

وقالت غرينفيلد "سنبقى ملتزمين بالعمل من خلال مجلس الأمن الدولي بهدف إجراء الانتخابات الليبية في موعدها المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، ونبذل حاليا جهودا هائلة من أجل إصدار قرار من المجلس في هذا الشأن".

وأضافت "حصلنا على تمديد ولاية البعثة الأممية في ليبيا لمدة أسبوعين، وسوف نستمر في العمل من أجل ضمان عقد الانتخابات في موعدها".

واعتمد مجلس الأمن الأربعاء بالإجماع تمديد ولاية البعثة الأممية في ليبيا بشكل مؤقت حتى نهاية الشهر الجاري، في ظل المساعي الروسية والصينية لإدخال تعديلات على تفويضها.

مقاطعة «الأرسيدي» تخلط مخطط استدراج القبائل إلى الانتخابات في الجزائر

صابر بليدي

الجزائر - خلط موقف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أوراق السلطة في مسعى لاستدراج منطقة القبائل إلى المسار الانتخابي الجديد، بعدما أعلن عن مقاطعته للانتخابات المحلية المقررة في نوفمبر القادم، ليبقى بذلك المجال أمام إمكانية استمرار القطيعة بين المنطقة والسلطة، رغم دخول الحزب الغريم جبهة القوى الاشتراكية للمعترك المذكور.

وفاجأ المجلس الوطني لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الأرسيدي) الرأي العام بالإعلان عن مقاطعة الانتخابات المحلية (البلديات والولايات) المرتقبة، ليسقط بذلك كل التوقعات التي ذهبت إلى القول باستحقاق انتخابي دون مقاطعة.

وحصل قرار المقاطعة على موافقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني للحزب المحسوب على منطقة القبائل التي تعتبر معقله الأول، الأمر الذي يخلط أوراق السلطة ومساعيها لردم الهوة المتفاقمة بينها وبين الشارع هناك، حيث تسجل أكبر مقاطعة للاستحقاقات الانتخابية منذ رئاسيات العام 2019.

وبرر الرجل الأول في الحزب محسن بلعباس الإجماع المسبق حول المقاطعة بالقول "استدعاء رئيس الدولة للهيئة الناخبة من أجل انتخابات محلية مسبقة وسط تفشي وباء كوفيد – 19، وخاصة في ظل التحذير من موجة رابعة في وضع يعتبر فيه معدل التلقيح من الأقل في العالم، يدل على مدى انشغال الحكام الرسميين بصحة السكان، وستسمعون من يقول إن هذه هي المرة الثالثة التي تلعب فيها السلطة بصحة الجزائريين في أقل من عام".

وأضاف "علاوة على غياب شروط المنافسة الانتخابية الحرة والشفافة، فإن النظام الانتخابي الصادر بمرسوم رئاسي قد أصبح ملغىً وباطلاً بموجب المادة 142 من الدستور التي تنص على أن رئيس الجمهورية يعرض النصوص التي أصدرها على غرفتي البرلمان في افتتاح الدورة للمصادقة عليها، والأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان تعد ملغاة، وهذا يعدّ سوء استغلال للوظيفة وانتهاكا صارخا لقاعدة أساسية ينص عليها دستور البلاد، ويهدد بالتالي أساس سلطة الدولة".

وهو ما يجعل من تنظيم انتخابات محلية مسبقة واستدعاء الهيئة الناخبة قرارين غير قانونيين وباطلين، حسب تقديره.

وفي شرحه لما وصفه بـ"المناخ غير الملائم للانتخابات" ذكر المتحدث بأن "الأزمة السياسية والأمنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والمالية متعددة الأبعاد التي تمرّ بها البلاد تزداد سوءًا يومًا بعد يوم، وأن العواقب المنجرّة عنها أصبحت أكثر وضوحا من أي وقت مضى وأكثر ضررا وإحباطا للفاعلين الاقتصاديين والعمال والمواطنين بشكل عام".

وعلى عكس الموقف المفاجئ للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، فإن أعرق الأحزاب المعارضة في البلاد جبهة القوى الاشتراكية المحسوب هو الآخر على المنطقة، كان قد أعلن عن مشاركته في الانتخابات المذكورة، الأمر الذي أعطى الانطباع حينها على أن الحزب الغريم (الأرسيدي) سيدخل السباق وأن الإعلان عن ذلك مسألة وقت فقط انطلاقا من المنافسة الشديدة بين الحزبين على الاستحواذ على معقلهما الأول، غير أن القرار الأخير خلط الأوراق وترك المجال أمام الاستمرار في القطيعة.

محسن بلعباس

تنظيم انتخابات محلية مسبقة غير قانوني وباطل

وانتقد بلعباس السلطة بشدة في كلمته مما اعتبر تمهيدا لرفض المشاركة، رغم أن المسألة طرحت للتصويت وقد صوت لصالحها حوالي 22 في المئة من الحضور تكريسا للممارسة الديمقراطية داخل الحزب الذي يعتبر منذ العام 2013 أبرز الأحزاب الراديكالية في البلاد.

وذكر بأن "تداعيات كل هذه الأوضاع على حياة المواطنين لا يمكنها إلا أن تزيد من تعقيد الوضع السياسي والاجتماعي المتردي أساسا. وليست الخطابات الرنانة حول السيادة الوطنية والاستقلال السياسي هي التي سوف تغير من مجرى الأمور، فيما يعلم الجميع أن السيادة الوطنية والاستقلال السياسي لأي بلد يقاسان بقدرة الدولة على ضمان أقصى حد من الخدمات والاحتياجات لسكانها في جميع الظروف".

وأعاب الحزب على الحكومة الافتقار لأجندة مضبوطة أو أرقام محددة للبرنامج الذي قدمته أمام البرلمان، وأنها اكتفت بعرض نسخة باهتة من خطط عمل الحكومات السابقة، فهي لم توضح كيفية الحصول على الأموال، ولا كيف تطمئن المستثمرين المحتملين وتشجعهم على استثمار أموالهم في مناخ موبوء بعدالة تأتمر بالأوامر العليا وبمؤسسات بيروقراطية استشرى فيها الفساد.

ورسم بلعباس صورة قاتمة للوضع السياسي في البلاد لما ذكر بأن "العمل السلمي للمعارضة وحرية التعبير والاختلاف في الرأي باتت محل تشهير وقمع وفي بعض الحالات تجرّم، كما أغلقت كل فضاءات النقاش، وأصبحت شروط الممارسة السياسية منعدمة تماما، ويستمر الزج بالناشطين والسياسيين في السجون (...) إنهم يقبعون في السجون منذ أشهر وبعضهم منذ سنوات، فضلا عن حملة اعتقالات جماعية، لاسيما في مدينتي خرّاطة وآث ورثيلان خلال الأسابيع الأخيرة".

المناخ الاجتماعي لا يحفز على الانتخابات